ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Dr. Dina Younis Raja

University of Wasit / College of Arts

Email: dalkeanany@uowasit.edu.iq

Keywords:

Demographics, demographic transition, age structure, labor force, dependent groups

CC BY

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 14. Dec.2025

Accepted 12. Apr.2026

Published 25. May.2026

Geographical analysis of demographic shifts in Wasit Governorate for the year 2020 (A Study in Population Geography)

A B S T R A C T

The change in the population's age structure represents the result of demographic processes over a relatively long period of time. These processes have led to an accumulation of indicators from previous stages and have essentially indicated the demographic changes that will occur in the coming years. This structure reflects long-term demographic processes that may extend over more than one generation in the preceding stage, controlling population development in the next stage and its complementary relationship with development .

Specialists and researchers can predict the demographic changes that will occur in the population. Therefore, the current population change in Iraq in general, and in Wasit Governorate in particular, is characterized by an increase in the size of the working-age population and production, compared to a decline in the size of the dependent age groups (children and the elderly). This population dynamic will lead Iraq to enter the threshold of a new demographic change.

The study concluded that this change could open the door to development opportunities if human capacity is built and developed based on the interaction between their competence in terms of education and experience and the requirements of the economic growth process and development in general. In light of these demographic changes and the extent to which they occur, the extent to which the demographic window opens up and provides comprehensive development opportunities must be compared with the constraints and limitations at the local and national levels, such as building human capital capacities, enhancing their skills and experience, and providing appropriate job opportunities. This must also ensure optimal investment of available resources in light of sustainable human development standards.

© 2026 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol63.Iss2.4915

التحليل الجغرافي للتحول الديموغرافي في محافظة واسط لعام ٢٠٢٠
(دراسة في جغرافية السكان)

م.د. دينا يونس رجا
جامعة واسط / كلية الآداب

المستخلص:

ان التغير في التركيب العمري للسكان يمثل نتيجة عمليات ديموغرافية لمدة زمنية طويلة نسبيا، اذ ادت هذه العمليات الى احداث تراكم في مؤشراتها لمراحل سابقة وبينت أساساً ما سيحصل للتغيرات الديموغرافية في السنوات المقبلة، فإن هذا التركيب يعكس عمليات ديموغرافية طويلة الأمد قد تمتد الى أكثر من جيل في المرحلة السابقة له والتي تتحكم بتطور السكان في المرحلة القادمة وعلاقتها التكاملية بالتنمية .

يمكن للأخصائيين والباحثين التنبؤ بما سيحصل من تغيرات ديموغرافية للسكان. لذلك فان التغير الجاري في السكان حاليا في العراق بصورة عامة ومحافظة واسط بصورة خاصة والذي يتسم بارتفاع حجم السكان في سن العمل والإنتاج مقابل تراجع حجم الفئات العمرية المعالة (الأطفال وكبار السن)، وهذه الدينامية في السكان ستؤدي الى ولوج العراق في عتبة تغير ديموغرافي جديد.

استنتجت الدراسة ان هذا التغير قد يفتح الابواب امام فرص التنمية فيما اذا تم بناء القدرات البشرية وتنميتها على اساس التفاعل بين كفاءتها على مستوى التعليم والخبرات وبين ما تتطلبه عملية النمو الاقتصادي والتنمية بشكل عام، وفي ضوء هذه التغيرات الديموغرافية والمدى الذي تستغرقه ينبغي مقاربة مدى انفتاح النافذة الديموغرافية وتوافرها على فرص تنموية كاملة وبين المحددات والقيود على المستويين المحلي والوطني المتمثلة في بناء قدرات رأس المال البشري وتعزيز مهارته وخبراته وتوفير فرص عمل مناسبة، فضلا عن الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة في ضوء معايير التنمية البشرية المستدامة. اعتمدت الدراسة على بيانات عام (٢٠٢٠) لكونها نفس الفترة التي باشرت بها الباحثة في كتابة البحث، ولم ارغب في تغيير البيانات .

الكلمات المفتاحية: الديموغرافية، التحول الديموغرافي، التركيب العمري، القوة العاملة، الفئات المعالة.

المقدمة :

يعد السكان العنصر الرئيسي في العملية الانتاجية اذ انه يمثل عنصر العمل لكونه جزء اساسيا في منظومة التنمية، بينما يفسر البعض ان كثرة السكان وتزايد اعدادهم ما هو الا أحد المعوقات الأساسية في غياب التنمية، فضلا عن ارتفاع نسبة الفقر وتدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي للكثير منهم إذ أصبحت زيادة السكان تسبب بعض المشاكل المتعلقة بانخفاض مستويات التنمية. تعكس هذه الرؤيا المتباينة للعلاقة بين السكان والتنمية رؤى مختلفة لتفسير العلاقة بين المتغيرات السكانية والمتغيرات التنموية وطبيعة العلاقة بين المتغيرات واتجاهات تأثيرها .

اختلفت الاتجاهات حول متغيرات كل من السكان والتنمية، اذ كان الاتجاه الاول يرى ان النمو السكاني له اثار سلبية كبيرة في عملية التنمية وما ينتج عنه من ضغط على الموارد الاقتصادية الأخرى، بينما الاتجاه الثاني رأى ان النمو السكاني لا يمثل اي مشكلة وانما تكمن المشكلة في كيفية الاستفادة والتوظيف الامثل لمثل هذه الزيادة. وهذا ناتج عن ازمة تنموية وعدم قدرة الحكومات على الادارة الجيدة واستيعاب تلك الزيادة في تطوير الاقتصاد الوطني، وعسى ان يحصل تطور في انظمة وسياسات الدولة العراقية في تنمية واستغلال قدرات القوة العاملة وتطويرها وجعلها منتجة يمكن

من خلالها ان تنفع الاسرة والمجتمع، وربما ينتظر العراق فرصة انفتاح النافذة الديموغرافية او الهبة الديموغرافية لتحقيق معدلات عالية من النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

أولا: مشكلة الدراسة:

تعد دراسة التحول الديموغرافي من الدراسات بالغة الاهمية لكونها تؤثر و تتأثر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد حظيت باهتمام الكثير من الدول الغربية و المنظمات الدولية والاقليمية لأنها تهدف الى تحقيق التوازن بين التحول الديموغرافي (الناتجة عن ارتفاع معدلات الفئة العمرية (١٥-٦٤) سنة مقارنة مع الفئات الاخرى من صغار وكبار السن) والنمو الاقتصادي المتمثل بالخطط الخمسية في العراق، وان عدم مواكبة الدولة العراقية للخطط الموضوعة للتحول الديموغرافية والبرامج المخصصة لها فأن ذلك سبب الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهنا يمكن طرح اسئلة مشكلة البحث وكالآتي :

المشكلة الرئيسة: أيمكن ان يكون ارتفاع اعداد القوة العاملة سبب في اتساع فجوة البطالة وقلة فرص العمل؟

المشكلات الفرعية:

١- أبأمكان الدولة بتفعيل الصناعة في البلد، واستغلال الطاقات الشبابية ؟

٢-أيؤثر ارتفاع اعداد القوة العاملة على الموارد الاقتصادية في البلد؟

٣- هل سيؤدي ارتفاع اعداد القوة العاملة الى ارتفاع الهجرة الخارجية ؟

ثانيا: فرضية الدراسة:

الفرضية الرئيسة : ان ارتفاع اعداد فئة الشباب سيؤدي الى احداث خلل في النظام الاقتصادي في البلد من خلال ارتفاع اعداد البطالة وقلة فرص العمل بسبب توقف الصناعة والزراعة.

الفرضيات الفرعية:

١- تعتمد الدولة على استيراد البضائع والمنتوجات بشكل كامل من الدول الاجنبية وترفض تفعيل الصناعات المحلية.

٢- سيؤثر ارتفاع اعداد الفئة العاملة على الموارد الاقتصادية في البلد لكونهم مستهلكين وليس منتجين بسبب اعتماد الدولة على الاستيراد بشكل كلي وهذا ينعكس سلبا على الموارد الاقتصادية في البلد.

٣- ان ارتفاع اعداد الفئة العاملة سيؤدي الى اضطرارهم البحث عن فرص عمل في بلدان اخرى وهذا سيشجع على الهجرة الى خارج البلد.

ثالثا: اهمية الدراسة :

ان لدراسة التحول الديموغرافي اهمية كبيرة كونها تهتم بفئة الشباب (١٥-٦٤) سنة تلك الفئة التي يعتمد عليها البلد باعتبارها الفئة المنتجة التي تتأثر وتؤثر بجميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما تأتي اهمية الدراسة في طبيعة العلاقات المتبادلة بين التنمية الاقتصادية والفئة المنتجة في المجتمع. وفي حال إذا تم استغلال الهبة الديموغرافية والاستعداد للعمل بالخطط والبرامج التابعة لها وتفعيل دور القوة العاملة واستغلال مهاراتهم وطاقاتهم بالجانب الايجابي فأنها ستكون نعمة في تحقيق النمو الاقتصادي، وفي حال إذا اهملت طاقات الشباب وامكانياتهم فأنها ستتحول الى نقمة هدر ما تختزنه الدولة من امكانات تنموية وسوف يؤدي الى ضعف تكامل متطلبات التنمية.

رابعا: هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى الآتي :

١- التعرف على المعوقات التي تعيق استثمار التحول الديموغرافية، والوصول الى حلول المناسبة التي تقلل من تلك العقبات.
٢- محاولة دراسة اوضاع القوة العاملة والتعرف على مواطن القوة والضعف فيهم ليتسنى لنا رسم هيكلية كاملة عنها بما يتوافق مع الطرق المؤدية الى تحقق التنمية الاقتصادية.
٣- التعرف على المشكلات الاساسية التي تعاني منها البنى الاقتصادية في محافظة واسط ومحاولة ايجاد الحلول. لأنها ستوفر فرص عمل كثيرة للقوة العاملة.
٤- يمكن تحديد ورسم مسار الاتجاهات الرئيسة والتوجه نحو الطريق الذي يؤدي الى تطور ونمو الاقتصاد في المحافظة والتي تعزز دور التحول الديموغرافية في تفعيل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية التي تخدم المحافظة والبلد.

خامسا: الحدود المكانية للدراسة :

ارتأت الدراسة ان تكون من نصيب محافظة واسط لكونها من المحافظات المهمة في العراق والتي ترتفع فيها فئة الشباب مقارنة مع الفئات الاخرى، فضلا عن مواردها وامكاناتها الاقتصادية العملاقة. اذ تحد محافظة واسط مجموعة من المحافظات منها محافظة بغداد وبابل والقادسية ومحافظتي العمارة والناصرية، فضلا عن كونها محافظة حدودية مع الجمهورية الايرانية، انظر خريطة (١)

المبحث الأول: مفهوم التحول الديموغرافي ومراحل التحول وتطورها في محافظة واسط

اولا : مفهوم التحول الديموغرافي (الهبة الديموغرافية)

ان مفهوم التحول الديموغرافي يعني التحول الطبيعي للسكان والناتج عن انخفاض معدلات الانجاب وارتفاع معدلات الفئة العمرية النشطة اقتصاديا والتي تقع ضمن (١٥-٦٤) سنة إذا ما قورنت مع الفئتين المعالة (اقل من ١٥) سنة وفئة (٦٥ فأكثر) بحيث يصبح المجتمع فتي منتج ويشكل غالبية السكان فيه في سن العمل والانتاج.

فالتحول الديموغرافي هي مجموعة من اجزاء تكاملية ايجابية وسلبية داخل المجتمع ، فقد تكون سلبية اذا لم تتوافر الظروف الملائمة لاستغلال طاقات القوة العاملة, من الامثلة على ذلك الهجرة هي احد اهم تلك المتغيرات السلبية التي تؤدي الى اخلال في التركيبة الديموغرافية ، اما الجانب الايجابي فيتضمن في التغييرات التي تحصل داخل الاسرة وهو صغر حجم الاسرة حيث تشعر الاسرة بالرغبة والميول في ان تكون افراد اسرتها قليل نتيجة التطورات التكنلوجية والاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن الهبوط التدريجي الذي يحدث في معدلات النمو السكاني وهذا ناتج عن انخفاض معدلات الانجاب مما سيؤثر بشكل مباشر على التركيبة الديموغرافية بانخفاض معدلات الولادات المعالة مقابل ارتفاع في معدلات القوة العاملة الفتية **(قريط ،٢٠١٣ ،ص٢٣)**.

خريطة (١)

الوحدات الادارية في محافظة واسط ٢٠٢٣

المصدر: الباحثة بالاعتماد على الهيئة العامة للمساحة، خريطة محافظة واسط لعام ٢٠٢٣ بمقياس ١/٥٠٠٠٠٠

ومن الجوانب الايجابية الاخرى استثمار القوة العاملة في تفعيل مجالات التنمية الاقتصادية كالصناعة و الزراعة و التجارة ، اذن التحول الديموغرافي تمثل مفتاح الفرص الذهبية لزيادة فرص العمل وتقليص معدلات البطالة وتحسين المستوى الاقتصادي للسكان الناتج عن دخول القوة العاملة سوق العمل ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنلوجية والخدمية كالمجال الصحي و التعليمي، ان هذا التحول و النجاح في مجالات التنمية سوف يتزامن مع الانظمة التعليمية ويجعلها مرنة في استجابة التغييرات المحلية و العالمية اذ ان الانظمة التعليمية المتطورة ستؤثر بشكل مباشر على نتاجات الشباب من خبرات ومهارات وتولد ايدي عاملة ماهرة تستطيع ان تنافس المنتجات الاخرى في الاسواق العالمية من خلال مواكبتها للتطور العلمي و المعرفي في مجالات العمل و الانتاج .

ان التحول الديموغرافي تتميز بوقت محدود أي انها محددة زمنيا وقد لا تتكرر الا بعد (٢٥ –٣٠) سنة من انفتاحها وبهذا فهي تمثل فرصة استثمارية تاريخية اذا ما تم الانتفاع منها، ثم تبدأ الدورة الديموغرافية بالتغير من الفئات العمرية المعالة (صغار السن) حيث تصبح ضمن الفئة العمرية المعيلة أي فئة الشباب (١٥–٦٤) سنة والفئة الشابة تصبح ضمن الفئة العمرية المعالة (كبار السن) وهذا قد يؤدي الى حدوث معوقات وازمات اقتصادية واجتماعية نتيجة ارتفاع معدلات الاعالة مرة اخرى وبشكل كبير وخطير.

ثانيا: مراحل التحول الديموغرافي

تختلف المجتمعات السكانية من مجتمع لآخر باختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل بلد من بلدان العالم وهذا يؤثر على طبيعة الولادات والوفيات فيها، ويمكن من خلال هذين المتغيرين رسم الدورة الديموغرافية لها على اعتبار ان الدورة الديموغرافية متجددة ومستمرة في التغيير نتيجة الحراك السكاني (الولادات والوفيات والهجرة)، ووفقا لنظرية التحول الديموغرافي فأن المجتمعات السكانية تمر بثلاث مراحل اساسية يمكن تقسيمها كالآتي:

١. المرحلة الأولى: معدلات الوفيات عالية بسبب تدهور الأحوال الصحية والمعاشية للسكان، فضلا عن ارتفاع معدلات الولادات لرغبة السكان على بقائهم وتميزت بارتفاع معدلات كل من الولادات والوفيات وكان معدل النمو السكاني شبه ثابت. **(قريط،٢٠١٣، ص٣٥)**

٢. المرحلة الثانية: انخفضت معدلات الوفيات بسرعة نتيجة التحسن في ظروف المعيشة والتطور الطبي لاسيما اللقاحات والمضادات الحيوية بينما بقيت معدلات الولادات مرتفعة نتيجة ارتفاع معدلات الخصوبة مما أدى إلى تعجيل نمو السكان والذي وصل الى (٣٪– ٤٪) سنويا وقد أطلق على هذه المرحلة (مرحلة الانفجار السكاني) وقد استمرت الى بداية الثمانينات من القرن العشرين.

٣. المرحلة الثالثة: بدأ معدل الولادات بالانخفاض نتيجة انخفاض معدل الخصوبة على نحو أسرع من معدل الوفيات مما أدى إلى انخفاض معدل نمو السكاني بين (١٪ – ٢٪ سنويا) إذ تشهد هذه المرحلة تراجعا في اعداد كل من الأطفال والشباب وممن هم في سن العمل المنتج نسبة إلى مجموع السكان في حين ستستمر الزيادة في عدد كبار السن ونسبتهم إلى مجموع السكان.

يحدث انخفاض الخصوبة نتيجة ادراك الوالدين بأنهم لم يعودوا بحاجة إلى انجاب المزيد من الابناء بسبب زيادة مستويات التعليم وخروج المرأة للعمل والتعليم وارتفاع مستوى الدخل وميل العمال الكاسبين إلى صرف نسبة كبيرة من مدخلاتهم على الاستثمار والاستهلاك بدلا من انفاقها على الأولاد فضلا عن انتشار وسائل تحديد النسل وهذا بدوره يعزز التحسينات في بقاء الأطفال ورفاهيتهم بسبب التحسن في صحة الامهات ويسبب قدرة الوالدين على تخصيص المزيد من الموارد لكل طفل في الأسرة، وعلى مدى العقود الست الأخيرة تبين ان العراق تميز ببيئة ديموغرافية امتازت بارتفاع معدلات السكان في سن الشباب مقابل معدلات النمو السكاني الكلي، ومع ذلك لم يحقق العراق نجاحاته في استثمار الفرصة الديموغرافية ولم يصل الى طموحاته في تحسين الوضع الاقتصادي المستدام والحد من ظاهرة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية، ووفقا لإسقاطات عام ٢٠١٩ للتوقعات السكانية المعدة من الامم المتحدة، قدر عدد سكان العراق بنحو (٤٢,١٦٥) مليون نسمة في عام ٢٠٢٢ ، وعلى مدى العشر سنوات الماضية نما عدد سكان العراق بمعدل (٢,٩٧ %) سنويا وهو أعلى بكثير من نمو السكان لمجموعة الدول متوسطة الدخل (١,٠٩ %) ودول غرب آسيا (١,٨٤ %) وبحلول عام ٢٠٥٠ سيظل معدل نمو السكان ايجابيا .

ثالثا: التطورات الديموغرافية في محافظة واسط

ان الحقيقة الديموغرافية التي ترتبط بأعداد سكان محافظة واسط لا تزال سمة المجتمع الفتي تمثل الخاصية الديموغرافية الرئيسة التي تميز مجتمع المحافظة ، بيد أن القاعدة العريضة للهرم السكاني تتضاءل بينما يتوسع القسم الأوسط من الهرم السكاني في المحافظة ، لذا يمثل التركيب العمري أهم الخصائص الديموغرافية في جغرافية السكان , اذ انه يشير الى حجم القوة العاملة المتاحة والذي يمكن من خلاله تتحدد الاعالة من جانب ومستويات الانفاق والادخار

وانماط الاستهلاك من جانب آخر، فهو مرتبط بالطاقة البدنية والفكرية للفرد لذا زادت أهميته بالتنظيم الاجتماعي فالمسؤوليات التي يتحملها الفرد وثيقة الصلة بعمره **(علي ،٢٠١٠، ص٢٧١)** , وان لكل فئة عمرية أهميتها لما لها من دور في مختلف الأنشطة ومنها الاقتصادية إذ تتأثر متطلبات الأفراد بهيكل السكان حسب الأعمار **(الراوي،١٩٩١، ص٣٨٩)**, فان للتركيب العمري أهمية في تحديد حجم قوة العمل ونظرا لفتوة السكان في محافظة واسط فأن حجم القوى العاملة يزداد في الفئات النشطين اقتصاديا .

تتمتع محافظة واسط بارتفاع فئة القوى العاملة (١٥-٦٤ سنة) أي ان المحافظة تشهد فترة متميزة والتي تدل على انفتاح ما تسمى بـ (نافذة الفرص الديموغرافية) وهذا يعني ان فئة الشباب في محافظة واسط في اشد ذروتها وتعد سلاح ذو حدين اذا لم يتم استثمار طاقات تلك الشباب، وهذا مؤشر ايجابي للمحافظة اذ ان ارتفاع نسبة الشباب يعني ارتفاع نسبة السكان النشطين اقتصاديا الآمر الذي ينبئ بالوصول الى مستويات عالية في مجال التنمية الاقتصادية.

وهذا واضح من جدول (١) ويحدث عندما يرتفع السكان في سن العمل بمعدل أعلى من الفئتين المعالة من الاطفال وكبار السن، وما يصاحب ذلك من توسع في القوى العاملة (١٥من٦٤سنة) والتي بلغت (798357) وبنسبة (٥٥٪) في عامي ٢٠٢٠ **و** ٢٠١٨ ، رغم انخفاضها مقارنة مع الاعوام المنصرمة لكنها مرتفعة لكونها اجتازت نسبة النصف من السكان للفئتين الآخريتين ، وبالتالي يؤدي الى انخفاض معدل الإعالة الذي ساهم في زيادة معدلات الإدخار وفتح الفرص للاستثمار المحلي ومن ثم الى ايتاح فرص العمل والتشغيل الذي يؤدي الى انخفاض معدلات البطالة وزيادة مستويات التنمية , وهذا يكون مرتبطا بوفرة المؤسسات الحكومية والأسواق المالية والتوجه الى استثمارات انتاجية تخدم البلد.

وهذا يوكد على ان محافظة واسط تتمتع بقوى عاملة وطاقات شبابية متجددة وقادرة على تغيير المجرى الاقتصادي الى اعلى مستوياته في حال اذا تم استغلال تلك القوى بالشكل الايجابي والاستفادة من الخبرات والمهارات الكامنة فيهم، لكون هذه الفرصة الديموغرافية تمثل ثمرة السنوات المنصرمة لذا يمكن استغلال واستثمار هذه الفئات بفتح ابواب الصناعة بأنواعها الصناعات الصغيرة والمتوسطة و الكبيرة وكذلك استثمار الزراعة، فضلا عن تفعيل دور الصناعات المتوقفة لان محافظة واسط تحتوي على الكثير من المصانع كمعمل نسيج الكوت ومعمل التعليب في قضاء النعمانية ومعمل السوس ومعامل الطابوق وغيرها من المصانع الاخرى، وبهذا يكون الحل الامثل في القضاء على البطالة و تشغيل اكبر عدد من القوى العاملة ، فضلا عن الايرادات التي يمكن ان تعود الى الدولة في تحسين المستوى الاقتصادي للبلد.

جدول (١) الفئات العمرية العريضة لسكان محافظة واسط

السنوات	٠-١٤ سنة	%	١٥-٦٤	%	٦٥- فأكثر	%
1987	208137	32.4	404960	63	29599	4.6
1997	141035	32.1	275216	62.6	23371	5.3
2012	504947	40.7	700970	56.5	35018	2.8
2018	579799	42.1	758063	55	40861	3
2020	610615	42.1	798357	55	43035	3

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧ (محافظة واسط)، ١٩٨٨، جدول (٣١)، ص ١٢٠.

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧ (محافظة واسط)، ١٩٩٩، جدول (٣٢)، ص ١٢٥.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، احصاءات السكان والقوى العاملة، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ٢٠١٢.

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الموجز الاحصائي لمحافظة واسط ٢٠١٨.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق، تشرين الثاني ٢٠٢٠، جدول رقم (١٥) .

اما بالنسبة الى اعداد السكان في محافظة واسط(ارتأت الدراسة الى الاعتماد على السنوات السابقة واتخاذها كدراسة مقارنة مع السنوات المنصرمة) فيتضح من الجدول (٢) ان هناك تذبذب في اعدادهم لسنوات عدة اذ بلغ (٥٦٤٦٧٠) نسمة في عام ١٩٨٧، ثم ارتفع في التعداد السكاني الثاني الى ان وصل الى (٧٨٣٦١٤) نسمة في عام ١٩٩٧ويعود هذا الى ارتفاع معدل النمو السكاني في المحافظة ، بينما بلغ (١١٥٠٠٧٩) نسمة في عام ٢٠٠٩ وبقيت اعداد السكان في ارتفاع مستمر حتى عام ٢٠٢٠الى ان بلغت (١٤٥٢٠٠٧) نسمة ويمكن ان يعزى ذلك الى التطورات الديموغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية التي حدثت في الآونة الاخيرة في المحافظة نفسها .

جدول (٢) اعداد سكان محافظة واسط

السنوات	عدد السكان
١٩٨٧	٥٦٤٦٧٠
١٩٩٧	٧٨٣٦١٤
٢٠٠٩	١١٥٠٠٧٩
٢٠١٦	١٣٠٨٠٣٣
٢٠١٧	١٣٤٣١٢٥
٢٠١٨	١٣٧٨٧٢٣
٢٠١٩	١٤١٥٠٣٤
٢٠٢٠	١٤٥٢٠٠٧

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧ (محافظة واسط) ، ١٩٨٨، جدول (٣١)، ص ١٢٠ .

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧ (محافظة واسط)، ١٩٩٩، جدول (٣٢)، ص ١٢٥ .
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، احصاءات السكان و القوى العاملة ، الباب الثاني ، جدول رقم (٦/٢)ي .
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، احصاءات السكان و القوى العاملة ، الباب الثاني ، جدول رقم (٦/٢) د .
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، احصاءات السكان و القوى العاملة ، الباب الثاني ، جدول رقم (٦/٢) ج .
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، احصاءات السكان و القوى العاملة ، الباب الثاني ، جدول رقم (٦/٢) ب .
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، احصاءات السكان و القوى العاملة ، الباب الثاني ، جدول رقم (٦/٢) أ .
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاءات السكان و القوى العاملة ، تقديرات سكان العراق، تشرين الثاني ٢٠٢٠، جدول رقم (١٥) .

المبحث الثاني: مؤشرات التحول الديموغرافي في محافظة واسط

اولا: معدل النمو السكاني

ان معدل النمو السكاني هو التغير الذي يطرأ على حجم السكان في منطقة معينة وفي مدة زمنية معينة، وقد تكون تلك التغيرات ايجابية اي تتجه الى زيادة اعداد السكان أو قد تكون سلبية اذا اتجهت نحو النقصان **(حسن،٢٠١٤، ص٤١)** .

ويعد النمو السكاني في دول العالم الثالث من الظواهر الديموغرافية الشائعة في العصر الحديث تختلف ظاهرة النمو السكاني بين الدول المتقدمة والدول النامية في معدلاتها السنوية، كما تختلف من دولة الى آخرى ومن مكان الى اخر في المجتمع نفسه أيضا **(ابو عيانة ،١٩٩٣، ص٣٥٤)**.

يتأثر معدل النمو السكاني بمتغيرات اساسية هي الولادات والوفيات والهجرة، ويلاحظ ان الزيادة الطبيعية يمكن ان تكون مسؤولة عن تغير نمو سكان العالم وزيادتهم او نقصانهم ككل، أما تأثير الهجرة فهي قادرة على زيادة اعداد السكان في منطقة ما وتناقص أعدادهم في منطقة أخرى **(اسماعيل ،١٩٨٩، ص٢٩)** . اذ تتأثر هذه المكونات الرئيسة في اي مجتمع ما بمجموعة من المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والنفسية والسياسية لذلك المجتمع.

ان دراسة المتغيرات الديموغرافية للسكان تكشف عن طبيعة معدلات النمو السكانية المرتفعة التي تؤشر حجم سكاني متزايد باستمرار وبيان التوزيع السكاني بين الوحدات الادارية في محافظة واسط ومدى وتأثير ذلك على البطالة وخطط التنمية.

يتضح من جدول (٣) ان عدد سكان محافظة واسط بلغ (٥٦٤٦٧٠) نسمة في عام ١٩٨٧ وبمعدل نمو سنوي بلغ (٣,٩) وهو معدل مرتفع بسبب ارتفاع معدل المواليد الخام وهذا يرجع الى السياسة السكانية للدولة اذ ادى الى ارتفاع معدل المواليد من خلال التشجيع على زيادة الانجاب. وفي عام ١٩٩٧ ارتفعت اعداد السكان لتصل الى (٧٨٣٦١٤) نسمة وبمعدل سنوي بلغ (٢.٧) وهو اقل إذا ما تمت مقارنته مع العام ١٩٨٧ ويعزى ذلك الانخفاض الى جملة من الاسباب منها تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية للبلد من خلال فرض الحصار الاقتصادي عليه التي ادت الى تراجع نسبة الزواج، فضلا عن استخدام مواد تحديد النسل بسبب سوء الحالة الاقتصادية التي عانت منها الاسرة العراقية. ومن الاسباب الاخرى هجرة الشباب الى خارج العراق بحثا عن فرص عمل مناسبة لهم .

جدول (٣) اعداد سكان محافظة واسط ومعدل النمو السكاني

السنة	عدد السكان	معدل النمو
١٩٩٧-١٩٨٧	٧٨٣٦١٤	٣.٩
٢٠٠٩-١٩٩٧	١١٥٠٠٧٩	٢.٧
٢٠٢٠-٢٠٠٩	١٤٥٢٠٠٧	٢.٣

المصدر: الباحثة بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧(محافظة واسط)، ١٩٨٨، جدول (٣١)، ص ١٢٠.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧(محافظة واسط)، ١٩٩٩، جدول (٣٢)، ص ١٢٥.
- وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء التعداد العام للمباني المنشات وحصر المساكن والأسر ٢٠٠٩. سلسلة تقارير نتائج الترقيم والحصر (محافظة واسط) .
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة لسنة ٢٠٢٠ جدول رقم (٢)، ص ٩ .

شكل (١) يوضح النمو السكاني في محافظة واسط

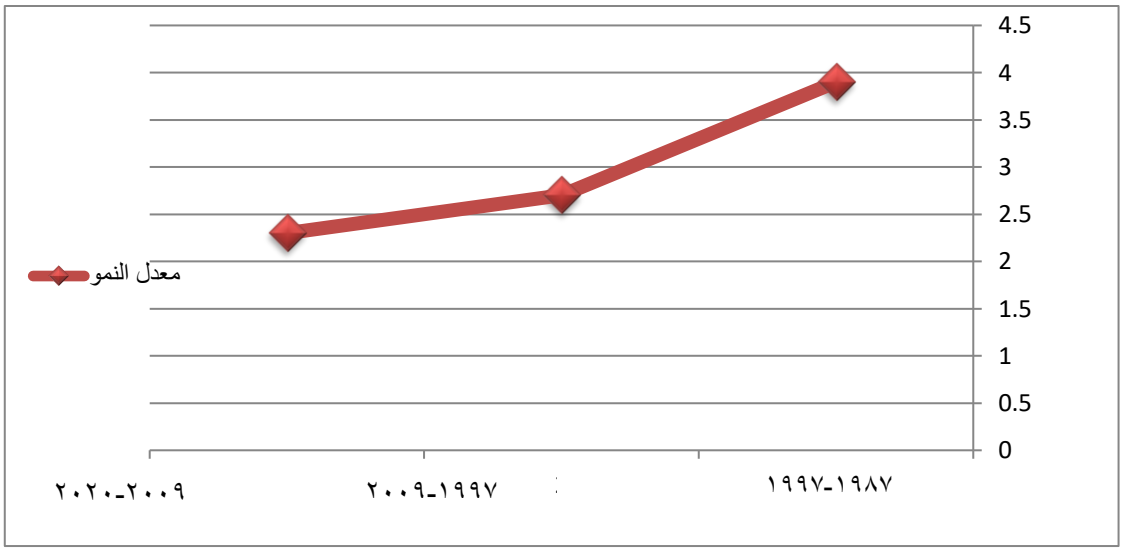

المصدر: بالاعتماد على جدول (٣)

اما في عام ٢٠٠٩ فقد بلغ عدد سكان محافظة واسط (١١٥٠٠٧٩) نسمة وبمعدل نمو سكاني سنوي (٢.٣) ونلاحظ تراجع في معدل النمو السكاني ويمكن ان يعزى ذلك الى تدهور الاوضاع السياسية والامنية وارتفاع نسبة وفيات الشباب بسبب الانفجارات المتكررة والهجمات العدوانية الاخرى التي شهدتها اغلب المدن العراقية. وفي عام ٢٠٢٠ ارتفعت اعداد السكان لتصل الى (١٤٥٢٠٠٧) نسمة وبلغ معدل النمو السكاني (٢.٤) وهذا يدل على الاستقرار الامني للبلد مما ادى الى زيادة اعداد السكان، فضلا عن الهجرة من الريف الى المدينة بسبب تردي الاوضاع الاقتصادية في الريف وشحة المياه مما جعل الفلاح يضطر الى ترك الزراعة والاستقرار في المدينة .

ثانيا: التركيب العمري والنوعي

سبق وان أشرنا الى متغيرات التركيب العمري في الجدول (١) للمبحث السابق، اما التركيب النوعي فهو من التراكيب السكانية المهمة والمؤثرة في الدراسات الديموغرافية، اذ تعد المصدر الرئيس في تمويل وتحليل كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية وغيرها من المجالات الأخرى، وان القرارات التخطيطية في هذه المجالات تعتمد عليها بشكل كبير من خلال معرفة اعداد الذكور والإناث وحسب فئاتهم العمرية المختلفة. كما لا يمكن إهمال تأثير التركيب النوعي في اي مجتمع سكاني على جميع العوامل الديموغرافية، مثل الخصوبة والوفيات والهجرة، وبهذا فأن دراسة التركيب النوعي والعمري للسكان تساعد على فهم دور هذه العوامل في مراحل النمو واتجاهها، وما يرتبط بها من دراسة الانشطة البشرية الأخرى **(سمحة، ٢٠٠٩، ص١٩١)** .

وتبين من خلال جدول **(٤)** ان نسبة النوع في محافظة واسط تباينت بين السنوات الثلاث (١٩٩٧-٢٠١٠-٢٠٢٠) والتي بلغ فيها نسبة النوع (٩٨- ١٠١-١٠٢) لكل منهما على التوالي. ويعد هذا التباين ايجابي اذا ما تم مقارنته مع الاوضاع السياسية والامنية التي تعرض لها العراق وخاصة في الآونة الأخيرة.

جدول (٤)

توزيع السكان حسب الجنس ونسبة النوع في محافظة واسط للأعوام (١٩٩٧-٢٠١٠-٢٠٢٠)

السنة	السكان		نسبة النوع
	الذكور	الاناث	
١٩٩٧	٣٨٥٤٦٤	٣٩٨١٥٠	٩٨
٢٠١٠	٥٨٥٢٢٢	٥٧٨٤٧٨	١٠١
٢٠٢٠	٧٣٣٠٢١	٧١٨٩٨٦	١٠٢

المصدر: ١- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧(محافظة واسط)، ١٩٩٩، جدول (٣٢)، ص ١٢٥.

٢- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق لسنة ٢٠١٠.

٣-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة لسنة ٢٠٢٠ جدول رقم (٢)، ص ٩.

ثالثا: السكان النشطين اقتصاديا

تشكل الفئة العمرية (١٥-٦٤) عام القوة العاملة المتاحة في سوق العمل واقتصاد الدولة ويمكن تقسيمهم الى سكان عاملين فعلا او سكان عاطلين عن العمل , وتشير الإحصاءات السكانية لمحافظة واسط المعتمدة في جدول (٥) ان معدلات النشاط الاقتصادي بلغت (٥٠.٣ %) عام ١٩٨٧ ثم ارتفعت الى ان وصلت الى (٥٥.٣٪) عام ١٩٩٧ , ثم تراجعت هذه النسبة بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة للاوضاع و الازمات السياسية و الامنية و الاقتصادية التي شهدها البلد ، فضلا عن اغلاق اغلب المصانع و المعامل وتسريح العاملين فيها بعد ان كانت تستقطب اكبر عدد من العمال حتى وصلت الى (٤٢.٧٪) عام ٢٠١٤ , وبقيت هذه النسبة منخفضة رغم التغير الطفيف الذي شهدته في عام ٢٠١٦ والتي بلغت (٤٤.٩٪) وثم تراجعت اكثر في عام ٢٠١٧ الى ان وصلت (٣٩.٥٪) ثم ما لبثت بالعودة الى الارتفاع الطفيف حتى وصلت الى (٤٣.٢٪) عام ٢٠٢٠ ان هذه النسب تشير وبصورة واضحة على انخفاض مشاركة السكان في سن العمل في النشاط الاقتصادي الى اقل من النصف وهذا يفسر ويؤكد على وجود ظاهرة البطالة في القوة العاملة الفعلية ، اذ تعد منخفضة اذا ما تم مقارنتها دوليا، وذلك لتراجع الأنشطة الاقتصادية في اغلب قطاعات الانتاج وقلة توافر فرص عمل للشباب (القوة العاملة) ، مما اسهم في تقليل وبشكل كبير امكانية زيادة نسبة مشاركة السكان النشطين اقتصاديا وخاصة بعد احداث عام ٢٠٠٣ وما جرى من تدهور وضياع في البنى الاقتصادية لمحافظة واسط .

جدول (٥) معدل النشاط الاقتصادي في محافظة واسط

السنوات	معدل النشاط الاقتصادي %
١٩٨٧	٥٠.٣
١٩٩٧	٥٥.٣
٢٠١٤	٤٢.٧
٢٠١٦	٤٤.٩
٢٠١٧	٣٩.٥
٢٠٢٠	٤٣.٢

المصدر: ١- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء السكاني، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧ , محافظة واسط .

٢. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء السكاني، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧ , محافظة واسط.

٣- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الموجز الاحصائي واسط ٢٠١٨.

٤- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الموجز الاحصائي واسط ٢٠٢٠.

٥- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات التشغيل والبطالة في واسط ،٢٠١٣.

رابعا: العاطلون عن العمل

يعد العاطلون عن العمل جزءاً من النشطين اقتصادياً بعمر (١٥ . ٦٤) سنة وعرف العاطل عن العمل على انه (كل شخص قادر على العمل ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد دون أن يجده) **(زكي ،١٩٩٨،ص١٥)** , وتعريف منظمة العمل العربية على أن العاطلين عن العمل هم (جميع الأفراد الذين تجاوزوا عمر معين وكانوا في أسبوع معين يتحقق فيهم شرطا عدم العمل والبحث عن العمل فهم عاطلون عن العمل) **(منظمة العمل العربية ،٢٠٠٣،ص٢٠)** ,واتضح من جدول (٦) ان هناك تباين واضح وكبير في معدلات البطالة للأعوام المذكورة حيث نجد معدل البطالة في عام ١٩٨٧ بلغ (٣٪) وهو ادنى معدل بالنسبة لبقية المعدلات الاخرى ،ويمكن ان يرجع ذلك الى ازدهار الزراعة و الصناعة في ذلك الوقت التي كانت تضم اكبر عدد من الايدي العاملة وحتى ان العراق كان يستقطب العمالة الاجنبية لكثرة فرص العمل ، بينما نلاحظ ارتفاع معدلات البطالة في عام ١٩٩٧ والتي بلغت (٢٠.%) وذلك للظروف السياسية و الازمات الاقتصادية التي مر بها البلد كفرض الحصار الاقتصادي ،فضلا عن هجرة الشباب الى الدول الربية للبحث عن فرص العمل .اما الاعوام الاخرى فبقيت تتراوح بين (٧.٢ % الى ١٣٪) وهي مرتفعة ايضا بسبب ظروف البلد الاستثنائية بعد عام ٢٠٠٣ .

جدول (٦) العاطلون عن العمل في محافظة واسط

الاعوام	معدل البطالة %
١٩٨٧	٣
١٩٩٧	٢٠.٣
٢٠٠٦	٨.٨
٢٠٠٧	١٠.٣
٢٠٠٨	١٢.٧
٢٠١٢	١٣
٢٠١٤	٧.٢
٢٠١٦	١٠.٨
٢٠١٧	١٠.٣

المصدر: ١- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء , مديرية الإحصاء السكاني، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧ , محافظة واسط ، جدول (١) و (٣٤) .

٢. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء , مديرية الإحصاء السكاني، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧ , محافظة واسط ، جدول (١) و (٣٤) .

٣- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات التشغيل والبطالة في العراق ،٢٠١٣

٤- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق.

ان ارتفاع اعداد السكان في سن العمل ، يمكن ان يكون المحرك للنمو الاقتصادي المستدام كما يمكن أن يشكل مصدرا للاضطرابات الاجتماعية في حالة عدم القدرة على خلق وظائف كافية لاستيعاب القوة العاملة ، تعد بطالة الشباب من سن (١٤- ٢٤) عاملا مقلقا إذ تقدر بنحو (٣٢,١٪ و ٦٢,١ %) للمشاركين من القوى العاملة من الشباب والشابات على التوالي، ويقترن هذا البعد العمري لمعدلات البطالة في العراق بانخفاض معدل مشاركة المرأة في سوق العمل، إذ تقدر مساهمتها بنحو (١٠.٦٪ مقارنة بعمالة الرجال ٦٨٪) ، وهذان العاملان معدل مشاركة المرأة المنخفض في سوق العمل وارتفاع معدل البطالة لم يمكن العراق من ترجمة الهبة الديمغرافية إلى نافذة اقتصادية للفرص ، إذ أنه من بين ٢٥.٢١ مليون من السكان في سن العمل ، هناك فقط ٩.٠١ مليون عامل فقط **(الشديدي،جامعة بغداد)**.

المبحث الثالث: المؤشرات الاقتصادية في محافظة واسط

اولا: المؤشرات الصناعية في محافظة واسط

تعد الصناعة اساس تنمية الاقتصاد في العالم وتطوير المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان، ومحافظة واسط كما موضح في جدول (٧) تتمتع بمقومات كثيرة للتوطن الصناعي من القوى العاملة ومواد أولية ومصادر الطاقة وشبكة طرق نقل جيدة لموقعها الذي يربط جنوب العراق بالعاصمة ومناطق الفرات الأوسط ، وبما ان محافظة واسط تملك كل المقومات الصناعية فيمكن استغلالها واعادة تشغيل المتوقف منها لتوفير فرص عمل لكثير من القوى العاملة التي تتميز بها المحافظة. وتتكون البنية الاقتصادية لمحافظة واسط من ما يلي:

١- الصناعات الغذائية: تعد الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة ولها الاثر الكبير في النمو الصناعي وتطورها وما توفره من فرص عمل للأيدي العاملة. وتضم محافظة واسط بعض المؤسسات الصناعية المهمة كمعمل تعليب النعمانية والذي كان يضم عدد كبير من القوى العاملة، وشركة طحن الحبوب المتمثلة بـ (السايلو) وما يتبعه من مطاحن ومجارش اهلية متعاقدة مع الشركة العامة لتجارة الحبوب، ومعامل العلف الحيواني والتي كانت تابعة الى القطاع العام، ويوجد معامل التنقية وتعليب المياه كما تضم المحافظة معملان لصناعة البسكويت. **(الربيعي، ٢٠١٠)** .

٢- الصناعات النسيجية: تعد صناعة النسيج أكثر الصناعات التحويلية اتساعاً وانتشاراً في العالم، وأخذت الصناعات النسيجية مساحة كبيرة من مدينة الكوت، وتشتهر محافظة واسط بهذه المنتوجات سواء على صعيد الصناعات الكبيرة لوجود شركة واسط العامة للصناعات النسيجية، أو للمنسوجات اليدوية، كما تضم الشركة معملين رئيسين الاول لإنتاج النسيج والثاني للحياكة .

جدول (٧) انواع الصناعات في محافظة واسط

ت	الصناعات	انواعها
١	الصناعات الغذائية	معمل تعليب النعمانية
		شركة طحن الحبوب (السايلو)
		معامل العلف الحيواني
		معامل تنقية وتعليب المياه
		معامل البسكوت
٢	الصناعات النسيجية	معمل النسيج القطني والألبسة الجاهزة معمل الحياكة
٣	الصناعات البتروكيمياوية	معامل الاسفلت
٤	الصناعات الانشائية	معامل الطابوق معمل الجص
٥	الصناعات المعدنية	معمل صناعة الاسطوانات الغازية
٦	الصناعات الاستخراجية	حقل الاحدب الشمالي حقل كازبروم
٧	الصناعات الكهربائية	محطة توليد الكهرباء الغازية

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الاحصاء في محافظة واسط ، قسم الاحصاء الصناعي ،٢٠٢٠.

٣-الصناعات البتروكيمياوية والمتمثلة بصناعة الاسفلت احتلت صناعة الاسفلت مكانة متقدمة من حيث عدد المؤسسات الصناعية وعدد العمال ومقدار رأس المال في محافظة واسط ، حيث بلغ عدد المعامل فيها (١٢) معملا ثلاثة منها تابعة للقطاع العام وتسعة منها تابعة للقطاع الخاص.

٤-الصناعات الانشائية: وتسمى ايضا بصناعة المنتجات اللافلزية وهي فرع من فروع الصناعات التحويلية وتمتاز بأعتمادها الكبير على المواد الاولية المتوفرة محليا، وتصنف فروع الصناعات الانشائية الى فخارية كالطابوق والسيراميك وصناعة المواد المستحضرة بطريقة الصهر كالزجاج والمواد الرابطة كالنوره والجص والاسمنت٠ ويوجد في محافظة واسط أكثر من (٢٥) معمل للإنتاج الطابوق ومعمل واحد لصناعة الجص.

٥- الصناعات المعدنية: يوجد في محافظة واسط معمل لصناعة اسطوانات الغاز وعائديته للقطاع العام للمعدات النفطية، ويطلق على قطاع المنتجات المعدنية المصنعة بالصناعات الهندسية والميكانيكية، وتعد هذه الصناعة مكملة لصناعة الحديد والصلب والالمنيوم ولا يمكن الفصل بينها، وتتميز بالحرية في اختيار مواقعها ويرتبط وجودها بالعمل والخبرة الفنية.

٦- الصناعات الاستخراجية (النفطية) وهي من الصناعات الحديثة التي اقيمت بعد عام ٢٠٠٣ وتضم محافظة واسط حقلين لاستخراج النفط المتمثلة بحقل الاحدب الشمالي الواقع في قضاء الاحرار شمال مدينة الكوت وحقل كازبروم الواقع في قضاء بدرة شرق مدينة الكوت، وقد غيرت هذه الصناعة الكثير من الواقع الاقتصادي والاجتماعي للسكان وتميزت في استيعابها لأكبر عدد من القوى العاملة في محافظة واسط .

٧- الصناعة الكهربائية: والمتمثلة بمحطة توليد الكهرباء في قضاء العزيزية والمعتمدة على الغاز الصادر من الصناعة الاستخراجية (حقل الاحدب وحقل كازبروم)، وتعد من المحطات الكهربائية الرئيسة في محافظة واسط والتي تغذي بعض من محافظات العراق .

ويتضح مما سبق ان محافظة واسط من المحافظات التي تتصف بكثرة الصناعات والمعامل فيها، لكونها من المحافظات المتميزة بموقعها الجغرافي على نهر دجلة فضلا عن احتواءها على الكثير من المواد الاولية الداخلة في الصناعات المذكورة. ولكن رغم هذه المميزات فقد تم ايقاف اغلب هذه المعامل بسبب ارتفاع نسبة الاستيراد من خارج البلاد مما ادى الى انهيار الصناعات في المحافظة ،ما عدا الصناعات الاستخراجية ومحطة توليد الكهرباء، لو افترضنا اعادة تشغيل تلك المعامل وتطوير خبرات ومهارات العمال لنجد انها بلا شك قد تستوعب أكبر عدد من الايدي العاملة وبالتالي نستطيع بها القضاء على البطالة ،وتحسين المستوى المعاشي لأغلب الاسر في المحافظة بصورة خاصة و المحافظات الاخرى بصورة عامة ، كما يمكن من خلالها فتح باب الاستثمارات الصناعية التي ستهيئ فرص عمل لكثير من القوة العاملة، مما سوف يحقق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والتعليمية والخدمية للمحافظة، فضلا عن انعاش الاسواق بالمنتجات المحلية وجعلها تنافس المنتجات المستوردة ،

ثانيا: المؤشرات الزراعية في محافظة واسط

يعد قطاع الزراعة احد القطاعات الاقتصادية السلعية والذي يمكن أن يساهم مساهمة فاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما له من أهمية ومساس مباشر في توفير الغذاء للسكان وتحسين البيئة فضلا عن ارتباطاته الأمامية والخلفية الكبيرة والتي يمكن إن تجعله القطاع القائد للتنمية وكذلك قدرته في توفير فرص عمل منتجة للمجتمع ، لذا فان تنمية القطاع الزراعي وتطويره يعد امراً ضروريا وخاصة في العراق وفي محافظة واسط بالتحديد لما تتمتع به هذه المحافظة من توفر المقومات الرئيسة للزراعة من أراضٍ صالحة للزراعة ومياه ،إذ أن نهر دجلة يمر في اراضي محافظة واسط من شمالها إلى جنوبها بطول ٣٢٧ كم بالإضافة إلى وجود نهر الغراف ونهر الدجيل اللذين يتفرعان من نهر دجلة عند سدة الكوت، والجداول والقنوات الاروائية التي يبلغ طولها٥٩٠٣ كم ،فضلا عن نهر الكلال الموسمي ومخزون المياه الجوفية أن كل هذا يسهل عملية الري ويجعل كلفته اقل مما يخلق ميزة تنافسية للمحافظة في مجال الإنتاج الزراعي يجعلها تكون سلة الغذاء العراقية.

كما أن وجود الأيدي العاملة الماهرة وشبه الماهرة عاملا مساعدا في تنشيط هذا القطاع وجعله دعامة يستند عليها اقتصاد المحافظة وان هذا يتطلب تصحيح المسار عن طريق خطط واقعية قابلة للتنفيذ من شأنها رفع إنتاجية القطاع الزراعي سواء كان على مستوى المساحة المزروعة أو على مستوى مدخلات الإنتاج من أيدي عاملة آو رأس المال وذلك

باستخدام أساليب علمية متطورة وملائمة لظروف المحافظة وخلق خدمات زراعية متكاملة تتصف بالكفاءة الإنتاجية ولها صفة الديمومة وهذه الخدمات مثل الخدمات الإرشادية والاستشارية ومستشفيات بيطرية ومنافذ تسويقية تحفظ حق المُنتج وتمكنه من بيع إنتاجه وبسعر عادل فضلا عن تسهيلات ائتمانية تقدم من قبل المصارف لكي يستطيع المزارع إدخال الوسائل الحديث والمتطورة في عملية الإنتاج الزراعي وان تكامل هذه الخدمات سيساهم مساهمة ايجابية في تحسين بيئة الاستثمار الزراعي كما انها تكون مجالاً رحباً لهذا الاستثمار .إن تتبع الواقع الفعلي للقطاع الزراعي وخلال ثلاثة عقود الماضية سيكشف لنا واقعه المتأخر والمتمثل بانخفاض إنتاجه وتفاقم مشكلاته والتي يمكن حلها باستخدام سياسات زراعية صحيحة قائمة على أسس اقتصادية سليمة وتخطيط استراتيجي وحشد الجهد الحكومي والخاص والتعاوني للنهوض بهذا القطاع وجعله قطاعا منتجاً وفاعلاً في تنمية محافظة واسط.**(الواقع التنموي لمحافظة واسط ٢٠٢٠)**

ان الزراعة في محافظة واسط تعاني من الاهمال والتراجع في اغلب المحاصيل الزراعية الانتاجية بسبب بعض السياسات الحكومية ومن أهمها:

- ضعف التنسيق مع الدوائر الساندة .
- عدم تفعيل قانون الاستثمار
- عدم توفر المكائن والآلات الزراعية
- عدم وجود مخازن مبردة ومجمدة
- زيادة نسبة الملوحة في الأراضي الزراعية
- انخفاض مناسيب نهر دجلة وتأثيره على تشغيل المشاريع الاروائية .
- ضعف برامج الإرشاد الزراعي .
- قله تخصيص الكميات المناسبة من البذور والأسمدة.
- قلة تطوير الكفاءات من خلال الدورات والزمالات.
- عدم حماية المنتوجات الزراعية بسبب عدم تنظيم الاستيراد.
- قلة استعمال التقنات الحديثة .
- شحه الوقود وارتفاع أسعارها.
- انقطاع التيار الكهربائي وتأثيره على تشغيل المضخات الاروائية .

واذا تم معالجة تلك المعوقات وزاد حرص السياسيات الحكومية في تفعيل الزراعة واستثمارها بصورة صحيحة تخدم البلد بصورة عامة والمحافظة بصورة خاصة فأنه سوف تحقق بذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق فرص عمل كثيرة للقوة العاملة في الارياف وتحسين المستوى المعاشي للأسرة، فضلا عن القضاء على الهجرة من الريف الى المدينة كما ستساعد على الهجرة المعاكسة من المدينة الى الريف وهذا سيقلل الضغط على المدن من جوانب كثيرة منها الجانب الاقتصادي والاجتماعي و الخدمي .

الاستنتاجات

١. يعد التحول الديموغرافية من الظواهر المؤقتة التي لا تستمر طويلا، اذ اشارت بعض التجارب الدولية بأنها تتمثل من المشاريع التنموية التي تؤدي الى تسريع وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة معدلات فرص العمل والتشغيل والحد من البطالة والفقر.

٢. خلال السنوات القادمة يمكن تفعيل السياسات السكانية والتعليمية والخدمية والصحية فيما يتعلق بتوجيه المجتمع ثقافيا وسلوكيا في التأكيد على مواصلة الاتجاهات الحالية في خفض معدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال الاقل من خمس سنوات فضلا عن تخفيض معدلات الخصوبة الى غاية موعد من انفتاح (التحول الديموغرافي) النافذة الديموغرافية .

٣. – ان قلة فرص العمل المتاحة وارتفاع معدلات البطالة الحالية وضعف دور القطاعات الخاصة المحلية فضلا عن سوء السياسات المتعلقة بالاستثمار والادخار تمثل اشد واكبر التحديات والعقبات التي واجهها العراق في عملية استثمار التحول الديموغرافي .

٤. أن استثمار التحول الديموغرافي وفرصة توظيفه بالشكل الصحيح لابد أن تكون مدعمة بخطط تنموية وسياسات ودراسات رصينة تؤكد على تعزيز دور تنمية الموارد البشرية .

٥. تحقيق التوازن التنموي المكاني للوصول الى الاستقرار المجتمعي فيما يخص بتوافر الخدمات والبنى التحتية وتنمية جميع القطاعات الإقتصادية عن طريق تبني سياسات اقتصادية متنوعة صناعية و زراعية وسياحية تنموية مستدامة لتوليد فرص عمل متنوعة

المقترحات :

١. أن تحقيق التوازن بين التقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي (بما في ذلك التطور التكنولوجي) واستدامة البيئة يتأثر بالديناميات السكانية، ومن هنا يصبح الزاما العمل على وضع سياسات قائمة على الحقوق لا تتحكم في هذه الديناميات وانما تعالج محدداتها الأساسية، وذلك على النحو الذي جاء في برنامج عمل " المؤتمر الدولي للسكان والتنمية " لمواجهة النمو السكاني وارتفاع معدلات الخصوبة والتحضر السريع .

٢. اصلاح النظام التربوي والتعليمي والتأكيد على تحسين المؤشرات التربوية وجودة البرامج التعليمية ونوعيتها، فإن التعليم يعد أداة فاعلة للنمو الاقتصادي والمهارات والانتاجية الأكبر للعمال ومن ثم نمو متزايد للدخل القومي فضلا عن دور التعليم في تعزيز الابتكار في الاقتصاد كله، كما ان وجود السكان المتعلمين عامل حاسم لنشر وتوطين الصناعات والتقنيات الجديدة .

٣. التوسع في تحسين جودة البرامج الصحية بجانبيها الوقائي والعلاجي والتركيز على برامج الصحة الانجابية ووسائل تنظيم الأسرة بما يؤدي إلى التعجيل في تنظيم العلاقة بشكل سليم بين السكان والتنمية .

٤. تحقيق توافق وتنسيق وتكامل بين الخطط الاستراتيجية والمشاريع التنموية على المستوى المحلي (مجلس المحافظة) من جهة والهيئات العامة للاستثمارات، فضلا عن اسناد القطاع الخاص ودعم منظمات المجتمع المدني لتحقيق بيئة ملائمة للاستثمارات لاسيما الاجنبية لتأثيرها الايجابي في دعم فرص النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة .

٥. التخطيط الاستباقي للديناميات السكانية عبر الاستعمال المنتظم للبيانات والتوقعات السكانية واغتنام الامكانيات الكبيرة التي يتمتع بها الشباب للقيام بتدابير فعالة لمكافحة الفقر وتنمية القدرات والوظائف وتشجيع حاضنات ومسرعات ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة للشباب وخريجي الجامعات .

٦. من أجل التصدي للتحديات المرتبطة بالتحولات السكانية وتعزيز مسارات التنمية الأكثر استدامة، لابد من العمل على معالجة التغيرات السكانية من خلال توسيع الخيارات والفرص وليس تقييدها (استخدام الحوافز بدل القيود) .

٧. توافر البيئة التشريعية الملائمة لإيجاد مناخ جاذب للاستثمار ورؤوس الاموال الاجنبية لتنشيط وتفعيل القطاعات الإقتصادية والانتاجية والخدمية، والتأكيد على وجود نظام قانوني واضح يوفر الحماية ويكون مدعوما بنظام قضائي عادل وسريع والعمل على ازالة العقبات والعراقيل المتمثلة بملكية الاراضي والتداخل في الاجراءات بين المحافظات والوزارات ووجود البيروقراطية والتعقيد في الاجراءات.

٨. تمكين السلطات المحلية وتحقيق اللامركزية في ادارة الشؤون المحلية العامة وتقديم الخدمات وتحفيز مشاركة المجتمعات المحلية في مسالة وضع وصناعة القرارات المحلية يعد من أهم العوامل لتحقيق الكفاية والفعالية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة في ظل عجز الحكومة الاتحادية عن الوفاء بكافة احتياجات المجتمع لاسيما مع تنامي السكان مع ندرة أو سوء ادارة الموارد الطبيعية والبشرية .

المصادر

١- علاء قريط ، النافذة الديموغرافية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا ، اطروحة دكتوراه، غير منشورة ، جامعة دمشق، ٢٠١٣.

٢- علي ، يونس حمادي ، مبادئ علم الديمغرافيا (دراسة السكان)، ط١، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ٢٠١٠.

٣- الراوي، منصور، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر،١٩٩١.

٤- حسن محمد حسن ، السكان ، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ، بغداد ، ٢٠١٤، ص٤١.

٥- فتحي محمد ابو عيانة ، جغرافية السكان أسس وتطبيقات ، دار المعرفة الجامعية ، ط٤ ، الاسكندرية ، ١٩٩٣، ص٣٥٤.

٦- احمد علي اسماعيل ، اسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط٧، ١٩٨٩، ص٢٩.

٨- محمد السيد غلاب ، محمد صبحي عبد الحكيم ، السكان ديموغرافيا وجغرافيا، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص١٠٢.

٩- موسى سمحة، جغرافية السكان , الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات , عمان , ٢٠٠٩.

١٠- زكي رمزي , الاقتصاد السياسي للبطالة , عالم المعرفة , الكويت , ١٩٩٨ , ص١٥ .

١١-منظمة العمل العربية , سياسات التدريب في ضوء القدرات الاقتصادية , مكتب العمل الدولي , ٢٠٠٣ , ص٢٠ .

١٢-حسين احمد سعد الشديدي، التوظيف الأمثل لفرصة التحول الديموغرافي (الهبة الديموغرافية (، جامعة بغداد – مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا.

١٣-محمد عباس مجيد الربيعي ، واقع الصناعة في محافظة واسط دراسة في جغرافية الصناعة، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة واسط ، جامعة واسط ، ٢٠١٠.

١٤-وزارة التخطيط والتعاون الإنمـائي، دائرة التخطيط الإقليمي وشؤون البيئة ،وحدة تخطيط محافظة واسـط، الواقـع التنموي السنوي لمحافظة واسط ،٢٠٢٠.

١٥- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧ (محافظة واسط) ، ١٩٨٨ ، جدول (٣١) ، ص ١٢٠ .

١٦-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧ (محافظة واسط) ، ١٩٩٩، جدول (٣٢) ، ص ١٢٥ .

١٧-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، احصاءات السكان والقوى العاملة، المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق ٢٠١٢.

١٨-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الموجز الاحصائي لمحافظة واسط ٢٠١٨ .

١٩-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احصاءات السكان و القوى العاملة ، تقديرات سكان العراق ،تشرين الثاني ٢٠٢٠، جدول رقم (١٥) .

٢٠- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧ (محافظة واسط) ، ١٩٨٨ ، جدول (٣١) ، ص ١٢٠ .

٢١- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧ (محافظة واسط) ، ١٩٩٩ ، جدول (٣٢) ، ص ١٢٥ .

٢٢-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، احصاءات السكان و القوى العاملة ، الباب الثاني ، جدول رقم (٦/٢)ي .

٢٣- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، احصاءات السكان و القوى العاملة ، الباب الثاني ، جدول رقم (٦/٢) د .

٢٤- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، احصاءات السكان و القوى العاملة ، الباب الثاني ، جدول رقم (٦/٢) ج .

٢٥- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، احصاءات السكان و القوى العاملة ، الباب الثاني ، جدول رقم (٦/٢) ب .

٢٦- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، احصاءات السكان و القوى العاملة ، الباب الثاني ، جدول رقم (٦/٢) أ .

٢٧- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احصاءات السكان و القوى العاملة ، تقديرات سكان العراق ،تشرين الثاني ٢٠٢٠، جدول رقم (١٥) .

٢٨-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧ (محافظة واسط) ، ١٩٨٨ ، جدول (٣١) ، ص ١٢٠ .

٢٩-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧ (محافظة واسط) ، ١٩٩٩ ، جدول (٣٢) ، ص ١٢٥ .

٣٠-وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للإحصاء التعداد العام للمباني المنشآت وحصر المساكن والأسر ٢٠٠٩ .سلسلة تقارير نتائج الترقيم والحصر (محافظة واسط) .

٣١-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة لسنة ٢٠٢٠ جدول رقم (٢) ،ص ٩ .

٣٢-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧(محافظة واسط)، ١٩٩٩، جدول (٣٢) ، ص ١٢٥ .

٣٣-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة ، تقديرات سكان العراق لسنة ٢٠١٠.

٣٤-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة لسنة ٢٠٢٠ جدول رقم (٢) ،ص ٩ .

٣٥- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء، الموجز الاحصاي واسط ٢٠١٨.

٣٦. وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء، الموجز الاحصاي واسط ٢٠٢٠.

٣٧- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء ، مؤشرات التشغيل و البطالة في واسط ،٢٠١٣.

٣٨- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء ، مؤشرات التشغيل والبطالة في العراق ،٢٠١٣

٣٩- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احصاءات السكان و القوى العاملة ، تقديرات سكان العراق .

٤٠- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، دائرة الاحصاء في محافظة واسط ، قسم الاحصاء الصناعي ،٢٠٢٠.